وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــــة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

ينظم : مشـــروع البـــحث PRFU

دور تخطيط المدينـــة في تنميـــة اقتصاد الجماعات

المحليـــة بالوطن العـــربي وبالتعاون مع

مشـــروع البـــحث PRFU

التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه افريقيا في ظل التنافس والصراع الدولي على القارة

ملتقى وطني حضوري وعن بعد

حـــــول:

استراتيجـــيات دعـــــم اقتصـــــاديات الجماعات المحليـــــــــــــــة

المحور الرابع: التوأمة بين البلديات لدعم الاقتصاديات المحليـــة

أولا: استراتيجية التوأمة بين البلديات لدعم الاقتصاديات المحلية (دراسة في التجارب العربية الناجحة)

مداخلة بعنوان:

الاتفاقيات الدولية اللامركزية وتفويض المرافق العمومية: آليات موازية لتعزيز التنمية المستدامة عبر توأمة الجماعات المحلية

ط د: بوسعدة رستم – جامعة ورقلة

ملخص:

تواجه الدول العربية تحديات متنامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المتسارعة، وفي هذا السياق، برزت الشراكات الاقتصادية الدولية كأداة مهمة لمواجهة هذه التحديات، لا سيما من خلال الأطر اللامركزية التي تتيح للجماعات المحلية فضاءات جديدة للتعاون وتبادل الخبرات. وتعد الاتفاقيات الدولية اللامركزية، بما في ذلك توأمة الجماعات المحلية، من أبرز هذه الآليات التي تفتح المجال أمام الفاعلين المحليين للانخراط في ديناميكيات التنمية على الصعيدين الوطني والدولي، خارج قنوات الدولة التقليدية.

تسعى هذه المداخلة إلى استكشاف الكيفية التي يمكن من خلالها توظيف توأمة الجماعات المحلية كخيار استراتيجي لتعزيز الاقتصاد المحلي عبر شراكات دولية هادفة، قائمة على تبادل الخبرات والمعرفة، وتنفيذ مشاريع مشتركة ذات بعد تنموي، كما تتناول الاتفاقيات الدولية اللامركزية كإطار قانوني ومؤسساتي يدعم انخراط الجماعات في هذه الشراكات، مسلّطة الضوء على التحديات والفرص التي تطرحها في السياق العربي.

ومن بين الآليات الموازية التي يمكن اعتمادها لدعم هذه الشراكات، تبرز آلية تفويض المرافق العمومية، باعتبارها أداة تسمح للجماعات المحلية بالتعاون مع شركاء دوليين، سواء كانوا جماعات مماثلة أو مؤسسات مانحة أو شركات خاصة، لتسيير بعض الخدمات العمومية بكفاءة أعلى، مع الحفاظ على الطابع العمومي لها، ويُعتبر هذا التفويض خياراً عقلانياً لتجاوز محدودية الموارد المالية والبشرية التي تعاني منها الكثير من الجماعات في العالم العربي، خصوصاً في ظل ضعف التمويل المحلي وغياب الكفاءات التقنية المتخصصة.

وتقترح المداخلة مقاربة تكاملية تجمع بين التوأمة، والاتفاقيات اللامركزية، وتفويض المرافق العامة، بما يتيح بلورة مشاريع تنموية محلية قابلة للتنفيذ، وقادرة على خلق قيمة مضافة اقتصادية واجتماعية، كما تقدّم نماذج مقارنة من بعض التجارب الدولية (مثل فرنسا، المغرب، تونس، وبعض بلدان أمريكا اللاتينية) التي اعتمدت هذه الأدوات بنجاح، مع تحليل إمكانية تكييفها مع خصوصيات الدول العربية.

ومن خلال المداخلة، تدعو إلى تطوير إطار قانوني ومؤسساتي عربي يعزز اللامركزية ويشجع الجماعات المحلية على الانخراط في الشراكات الدولية، مع ضرورة تأهيل العنصر البشري المحلي، وتوفير الدعم التقني والمالي اللازم لإنجاح هذه المبادرات، باعتبارها رافعة حقيقية لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

Abstract:

Arab countries are increasingly facing complex challenges in achieving sustainable development goals, especially amid rapid economic, environmental, and social transformations. In this context, international economic partnerships have emerged as crucial tools to address these challenges. Among them, decentralized international cooperation agreements, particularly through twinning between local governments, stand out as innovative mechanisms that allow local actors to engage in global development dynamics beyond traditional state-led channels.

This presentation explores how municipal twinning can serve as a strategic option to boost local economies by fostering purposeful international partnerships based on mutual learning, exchange of expertise, and joint development projects. It further examines the legal and institutional frameworks of decentralized international agreements, highlighting the opportunities and obstacles they present within the Arab context.

An additional complementary mechanism addressed in this paper is the delegation of public service management, which enables local authorities to collaborate with international counterparts—such as peer municipalities, donor institutions, or private sector actors—to manage public services more efficiently while preserving their public character. This delegation is particularly relevant given the limited financial and human resources that many Arab local governments face, especially under constrained local budgets and technical capacity shortages.

The paper proposes an integrated approach that combines municipal twinning, decentralized cooperation

مقدمة:

تُشكل التنمية المستدامة اليوم أحد أبرز الرهانات التي تواجه الدول، لا سيما في المنطقة العربية التي تعيش تحولات متسارعة على المستويات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وبينما لم تعد السياسات المركزية التقليدية قادرة وحدها على مواجهة التحديات المتزايدة، برزت الشراكات الاقتصادية الدولية كبديل واعد، خاصة تلك القائمة على الآليات اللامركزية التي تمنح الجماعات المحلية أدواراً جديدة في صنع التنمية وتحقيق أهدافها على المستوى المحلي.

وفي هذا الإطار، برزت الاتفاقيات الدولية اللامركزية، وعلى رأسها توأمة الجماعات المحلية، كآليات مبتكرة تتيح فرصاً جديدة للتعاون الدولي، وتمكن الفاعلين المحليين من الانخراط في مشاريع تنموية عابرة للحدود، تساهم في نقل الخبرات، واستقطاب الاستثمارات، ورفع كفاءة تسيير الشأن العام المحلي، وإلى جانب ذلك؛ تبرز آلية تفويض المرافق العمومية كوسيلة داعمة لهذه الشراكات، من خلال تمكين الجماعات من إبرام شراكات فاعلة مع جهات أجنبية، سواء في إطار التوأمة أو عبر عقود إدارة وتسيير مرفقية، تضمن تحسين جودة الخدمات وتحقيق الجدوى الاقتصادية والاجتماعية.

تنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يستشرف آفاقاً جديدة للحوكمة المحلية في الوطن العربي، في ظلّ ما تشهده الجماعات المحلّية من تطور في وظائفها وأدوارها، ومن حاجة ملحّة لإيجاد حلول بديلة وفعالة لمعضلات التنمية، خاصة في المناطق التي تعاني من ضعف البنى التحتية ونقص الموارد، كما أنّ الربط بين الشراكة الدولية وتفويض المرافق يفتح المجال أمام مقاربة تكاملية تُراعي الخصوصيات المحلية، وتستفيد من الخبرات الدولية، دون المساس بالسيادة أو الاستقلالية المؤسسية.

وعليه، يهدف هذا المقال إلى:

- تحليل الأسس النظرية والقانونية التي تؤطر الشراكات الدولية اللامركزية وتوأمة الجماعات المحلية.
- إبراز دور تفويض المرافق العمومية في دعم التنمية المحلية ضمن إطار الشراكات الدولية.
- استعراض تجارب مقارنة ناجحة وإمكانية تكييفها مع السياق العربي.
- اقتراح تصور تكاملي لتفعيل هذه الآليات بما يخدم تحقيق التنمية المستدامة.

انطلاقاً من ذلك؛ نطرح الإشكالية التالية: **إلى أيّ حد يمكن لتوأمة الجماعات المحلية، ضمن إطار الاتفاقيات الدولية اللامركزية، مدعومة بتفويض المرافق العمومية، أن تشكل آليات موازية لتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة العربية؟**

وللإجابة على هذا السؤال، سنتناول الموضوع من خلال أربعة محاور، تجمع بين التأصيل النظري، والتحليل المقارن، والبعد التطبيقي، بما يسمح بتقديم مقترحات واقعية لتفعيل هذه الأدوات في المحيط العربي.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والتأصيلي للاتفاقيات اللامركزية وتوأمة الجماعات المحلية:

عرفت العقود الأخيرة تطوراً لافتاً في مفهوم الحوكمة، لا سيما مع تصاعد دور الفاعلين المحليين في إدارة الشأن العام، وقد أصبح المستوى المحلي اليوم فاعلاً محورياً في تحقيق التنمية، خاصة عبر ما يعرف بـ الدبلوماسية اللامركزية التي تتيح للجماعات المحلية الانخراط في علاقات تعاون دولي خارج الإطار التقليدي للدولة المركزية.

أولاً: الاتفاقيات الدولية اللامركزية:

تشير هذه الاتفاقيات إلى الصيغ القانونية والتعاقدية التي تبرمها الجماعات المحلية، أو المؤسسات التابعة لها، مع جماعات نظيرة في بلدان أخرى، أو مع منظمات دولية أو فاعلين اقتصاديين دوليين، بهدف تنفيذ مشاريع ذات طابع تنموي أو تبادل الخبرات، أو تقوية القدرات المؤسساتية، وقد لقي هذا النوع من الاتفاقيات اعترافاً متزايداً في الأنظمة القانونية المقارنة، خاصة في الدول التي تبنّت خيار اللامركزية بوضوح، مثل فرنسا وإسبانيا.

وتنبع أهمية هذه الاتفاقيات من كونها:

- تفتح آفاقاً جديدة للتمويل والشراكة بعيداً عن القنوات التقليدية.
- تُمكّن من نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى المستوى المحلي.
- تعزز انخراط الجماعات في الشبكات الدولية للتنمية والتعاون.

وقد تمّ تعريف اتفاقية التعاون اللامركزي (اتفاقيات التوأمة) في المرسوم التنفيذي 17-329 الذي يحدّد كيفيات إقامة علاقات التعاون اللامركزي[1] بين الجماعات الإقليمية الجزائرية والأجنبية بـ: "**اتفاقية التعاون اللامركزي هي كلّ وثيقة موقّعة بين جماعة إقليمية جزائرية أو أكثر من جهة، وجماعة إقليمية أجنبية أو أكثر من جهة أخرى، تقوم بموجبها علاقة تعاون لامركزي وتتضمن تصريحات أو إعلان نيّة وتحدّد الحقوق والواجبات الملزمة لكل طرف موقّع، وكذا مجالات التعاون والكيفيات التقنية والمالية لتنفيذها**"

كما عرّف نفس المرسوم التعاون اللامركزي بأنه:" **كلّ علاقة شراكة قائمة بموجب اتفاقية بين جماعة إقليمية جزائرية أو أكثر وجماعة إقليمية أجنبية أو أكثر، بهدف تحقيق مصلحة متبادلة في إطار صلاحيتها المشتركة**

كما يمكن أن تكون على شكل علاقات صداقة أو توأمة أو برامج أو مشاريع التنمية أو تبادلات تقنية أو ثقافية أو علمية أو رياضية أو غيرها من أشكال الشراكة ..."

ثانياً: توأمة الجماعات المحلية:

تُعد التوأمة إحدى أبرز صور التعاون الدولي اللامركزي، حيث تنشأ علاقة شراكة طويلة الأمد بين جماعتين أو أكثر من بلدان مختلفة، قائمة على مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة، وتتنوع مجالات التوأمة لتشمل ميادين متنوعة مثل: التنمية الاقتصادية المحلية، حماية البيئة، الثقافة، الشباب، السياحة، التكوين المهني، والإدارة المحلية.

1- مرسوم تنفيذي رقم 17-329 مؤرخ في 26 صفر 1439 هـ الموافق لـ 15 نوفمبر 2017، يحدّد كيفيات إقامة علاقات التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية الجزائرية والأجنبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية رقم 68 سنة 2017.

وقد ظهرت فكرة التوأمة في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية كآلية لتعزيز السلام والتعاون بين الشعوب، قبل أن تتوسع لتشمل أهدافاً تنموية ومجتمعية أوسع. وتلعب منظمات مثل "Cités Unies France" و" United Cities and Local Gouvernements UCLG" دوراً مهماً في تأطير هذا النوع من الشراكات.

ثالثا: مفهوم التوأمة و انتشارها وتطور تصورها:

تشير التوأمة (Jumelage أو Twinning) إلى إقامة علاقة مؤسسية وتضامنية بين جماعتين محليتين أو أكثر من بلدان مختلفة، تقوم على الالتزام المتبادل والمساواة في الشراكة، بهدف تعزيز التعاون وتبادل التجارب والخبرات، وقد نشأت هذه الفكرة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كأداة لبناء السلام وإعادة الثقة بين الشعوب الأوروبية، قبل أن تتطور في مضمونها وأهدافها لتشمل قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية.

عرفت التوأمة توسعاً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة، بفضل تطور اللامركزية وازدياد انخراط الجماعات المحلية في العلاقات الدولية، حيث انتقلت من مجرد تبادل رمزي وثقافي إلى آلية فعالة لتنفيذ مشاريع تنموية فعلية بالشراكة مع الجماعات المماثلة في الدول الأخرى، وبمرافقة من منظمات دولية وهيئات مانحة.

رابعا: أهداف التوأمة وأشكالها المختلفة:

أصبحت اتفاقيات التوأمة اليومَ من الآليات الحقيقية التي ترفع التنمية الإقتصادية للجماعات المحليّة[1]، حيث أن التنمية الإقتصادية تُجسّد كأولوية للجماعات الإقليمية خصوصا وأنه أصبحت اليوم التنمية المحلية حلّ لحماية الاقتصاد الوطني في ظل التحديات الراهنة – تراجع الجباية البترولية-.

تتنوع أهداف التوأمة حسب طبيعة الجماعات واحتياجاتها، ومن بين أبرزها:

- تبادل التجارب والخبرات في مجال التسيير المحلي.
- تنمية القدرات المؤسساتية والإدارية.
- تنفيذ مشاريع اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية مشتركة.
- خلق جسور التواصل الثقافي والإنساني بين المجتمعات المحلية.
- دعم الابتكار المحلي وتعزيز الحوكمة.

أما من حيث الأشكال، فتنقسم التوأمة إلى:

توأمة رمزية: تهدف إلى التعارف الثقافي وتعزيز الروابط بين السكان.

توأمة تقنية: ترتكز على تبادل الخبرات والمهارات بين الموظفين والإدارات.

توأمة تنموية: تتجه نحو تنفيذ مشاريع مشتركة في مجالات مثل البيئة، المياه، الطاقة، التنمية الاقتصادية...

[1]- سامح عبد الله عبد الرحمان محمد، القانون الإداري، أساليب التنظيم الإداري نشاط الإدارة وامتيازاتها، ط 01، دار الكتاب الجامعي ، مصر 2018، ص 184.

توأمة استراتيجية: تُبنى على رؤية متوسطة أو طويلة المدى لتحقيق أهداف تنموية مهيكلة.

وفي ذات السياق، فقد حدّد المرسوم التنفيذي 17-329 ميادين التعاون اللامركزي في المادة 12 منه بنصها على أنه: " يجب أن يندرج كل مشروع تعاون لامركزي ضمن الميادين التالية:

1- التنمية والتهيئة والهندسة الحضرية،
2- النقل والمواصلات،
3- حماية البيئة،
4- الطاقات المتجددة،
5- الموارد المائية والري،
6- المرفق العمومية وعصرنة إدارة الجماعة الإقليمية،
7- التربية والتعليم العالي والتكوين المهني،
8- النظافة والصحة والحماية الاجتماعية،
9- الثقافة والشباب والرياضة،
10- التنمية الاقتصادية والاجتماعية،
11- الفلاحة والغابات والصيد البحري،
12- السياحة والصناعات التقليدية،
13- تحسين مستوى موظفي الجماعة الإقليمية وتكوين النواب النحلي.

وكل نشاط يندرج في إطار صلاحيات الجماعات الإقليمية وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما"[1]

خامسا: التوأمة كآلية من آليات التعاون اللامركزي وتعزيز العلاقات الدولية

تعتبر التوأمة من أبرز تجليات التعاون الدولي اللامركزي، حيث تعكس انتقال الجماعات المحلية من مجرد فاعل داخلي إلى شريك دولي، ضمن ديناميكية جديدة للحكم متعدد المستويات، وهي تُمثّل بديلاً مرناً وفعالاً لتعزيز العلاقات الدولية بعيداً عن الطابع الرسمي والسيادي للعلاقات بين الدول، إذ تسمح بإرساء علاقات شراكة مباشرة، أكثر قرباً وواقعية، وأكثر تجاوباً مع الحاجيات المحلية[2].

كما أنها تُسهم في بناء جسور دبلوماسية موازية قائمة على القيم المشتركة، والمنافع المتبادلة، والعمل الميداني، مما يجعلها رافعة فعالة لدعم التنمية المستدامة، خصوصاً في المناطق التي تعاني من التهميش أو ضعف القدرات التنموية الذاتية.

1- انظر المادة 11 من المرسوم 17-329، مرجع سابق.

2- احسن غربي، علاقات التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية الجزائرية والأجنبية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد05، المجلد الثاني، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، سنة 2020، ص437.

وبذلك قد سمح قانونا البلدية والولاية[1] والمرسوم التنفيذي 17-329 للجماعات الإقليمية الجزائرية اتفاقية توأمة أو ما يسمى باتفاقيات التعاون اللامركزي، مع جماعات إقليمية أجنبية لأي دولة أجنبية، وبذلك لكي تصح الاتفاقية لابد من توفّر بعض الشروط[2]، وهي كالتالي:

شروط إبرام اتفاقيات التوأمة والتعاون اللامركزي بين الجماعات المحلية:

- **تحقيق المنفعة العامة:**

ينبغي أن تقوم اتفاقيات التعاون اللامركزي على أسس تخدم الصالح العام، سواء على المستوى الوطني أو المحلي، على أن تعود آثارها الإيجابية بشكل ملموس على الجماعة الإقليمية المعنية، كما يُمنع استغلال هذه الاتفاقيات لتحقيق مصالح شخصية، أو توظيفها لأغراض حزبية أو سياسية ضيقة، ويُحظر أن تؤدي بأي شكل إلى استنزاف موارد الولاية أو إضعاف قدراتها المالية[3].

- **احترام الهوية الوطنية والثوابت:**

تُبرم اتفاقيات التوأمة مع جماعات إقليمية أجنبية في إطار احترام القيم الأساسية والمكونات الجوهرية للهوية الوطنية الجزائرية، مع الالتزام التام بالثوابت الوطنية والمصالح العليا للدولة، وقد كرّس هذا المبدأ التشريعي قانون الولاية، لا سيما في المادة 08، الفقرة الثالثة، تأكيدًا على أهمية الانسجام مع الالتزامات الدولية للجزائر.

- **بطلان الاتفاقيات المخالفة للثوابت والسيادة:**

تُعدّ باطلة كل اتفاقية تعاون تمسّ بوحدة الوطن أو تُخالف القيم الأساسية للهوية الوطنية، أو تمسّ بأمن البلاد، وسلامة ترابها، أو بالنظام العام، ويستند هذا المبدأ إلى الفقرة الأولى من المادة 08 من قانون الولاية، ما يكرّس مبدأ السيادة الوطنية كشرط غير قابل للتفاوض[4].

- **احترام الاختصاص القانوني:**

تلتزم الجماعات الإقليمية بعدم تجاوز الصلاحيات المخوّلة لها قانونًا عند إبرام اتفاقيات التعاون، وينبغي أن تُوجّه هذه الاتفاقيات نحو تعزيز القدرات المؤسسية وتحسين تسيير المرافق العمومية المحلية، بما يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

- **ضرورة الموافقة المسبقة:**

1- تم إبرام عدّة اتفاقيات توأمة قبل صدور المرسوم التنفيذي 17-329، نذكر منها على سبيل المثال: (انظر الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية)

أ- التوقيع على بروتوكول التوأمة بين ولايتي تلمسان وبورصة التركية بتاريخ 2012/10/10 بولاية تلمسان.

ب- اتفاقية توأمة وشراكة بين ولاية الجزائر العاصمة ومدينة أبوظبي يوم 24-05-2009.

ج- اتفاقية توأمة وسراكة بين ولاية تلمسان ومدينة غازان الروسية يوم 15-10-2011.

د- اتفاقية توأمة وشراكة بين ولاية وهران وسوسة التونسية يوم 05-02-2017.

2- شويخ بن عثمان، التعتاون الدولي اللامركزي للجماعات المحلية، مجلة الحقوق والحريات العامة، مخبر حقوق الإنسان والحريات لاأساسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، العدد 05، 2017، ص175.

3- انظر المادة 08 فـ02 من القانون 12-07 المتعلق بالولاية

4- عبد الهادي درار، اتفاقيات التعاون اللامركزي الدولي – اتفاقيات التوأمة – طبقا للمرسوم التنفيذي 17-329، المجلة الإفريقية للدراسات القانوني والسياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، جوان 2018، ص 80.

يُشترط الحصول على موافقة مسبقة من الوزير الأول قبل الشروع في أي مبادرة تهدف إلى إبرام اتفاقية تعاون لامركزي مع طرف أجنبي، وذلك ضمانًا لانسجام هذه المبادرات مع السياسة الخارجية للدولة والتوجهات العامة للحكومة.

سادسا: الإطار القانوني العربي:

رغم ما توفره بعض التشريعات العربية من إمكانيات قانونية لعقد شراكات دولية من قبل الجماعات المحلية، فإن هناك تفاوتاً واضحاً في درجة الانفتاح والمرونة بين الدول، ففي حين خطت بلدان مثل المغرب وتونس خطوات مهمة في هذا الاتجاه، لا تزال بلدان أخرى تُقيد حركة الجماعات على المستوى الدولي، بسبب غياب نصوص واضحة أو مركزية مفرطة في اتخاذ القرار.

إنّ فهم الأسس القانونية والمؤسساتية لهذه الآليات يُعد مدخلاً ضرورياً لبلورة رؤية شاملة حول جدواها، وإمكانية تفعيلها في إطار من الشرعية والنجاعة والفعالية.

- **الإطار القانوني للتوأمة والاتفاقيات اللامركزية للدول العربية وبعض الدول الأجنبية؛**

أ- في الجزائر:

في الجزائر، لا توجد قوانين مباشرة تخص التوأمة بين الجماعات المحلية، إلاّ أن النظام القانوني يتيح بعض الأطر التي تدعم التعاون اللامركزي بين الجماعات المحلية على الصعيدين الوطني والدولي:

1. الدستور الجزائري:

الدستور الجزائري لعام 2016 نص على اللامركزية في المادة 15منه، حيث أكد على دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية، وإن كانت هذه النصوص لا تشمل تحديدًا التعاون الدولي أو التوأمة، إلاّ أنها تفتح المجال أمام إمكانية تطوير هذه العلاقات.

2. قانون الجماعات المحلية (2011)[1]:

يسمح القانون الجزائري للجماعات المحلية بالتعاون في مجالات عديدة مثل التبادل الثقافي، التنمية الحضرية، وغيرها، لكن دون تفعيل آلية التوأمة بالشكل الصريح.

إلا أنه في بعض الحالات، تم الإشارة إلى التعاون الدولي في مجالات محددة مثل البيئة والصحة.

3. المرسوم التنفيذي رقم 17-329 (2017) حول اتفاقية التعاون اللامركزي:

يسمح هذا القانون بإنشاء شراكات بين السلطات المحلية (البلديات، الولايات) واتفاقيات توأمة – اتفاقية التعاون اللامركزي مع جماعات إقليمية أجنبية أو مع هيئات دولية لتقديم بعض الخدمات العامة.

1- انظر المادة 3/08 من القانون 12-07، المتعلق بالولاية "...تندرج علاقات تعاون الولاية مع الجماعات الإقليمية ضمن الاحترام الصارم لمصالح الجزائر والتزاماتها الدولية"

فيما يخص تفويض المرافق العمومية، الجزائر قد بدأت بتفعيل هذه الآلية في بعض القطاعات مثل النفايات والنقل الحضري، لكن بشكل محدود وغير موسع في إطار شراكات خاصة مع الشركات الدولية، بموجب المرسوم الرئاسي: 15-247، والمرسوم التنظيمي 18-199 المتعلق بتفويض المرافق العامة.

ب- في فرنسا:

تُعد فرنسا من أبرز النماذج التي تبنت آلية التوأمة والتعاون اللامركزي بين الجماعات المحلية، حيث لديها إطار قانوني متكامل لهذا النوع من التعاون:

1. قانون 83-8 (1983):

ينص هذا القانون على أن الجماعات المحلية في فرنسا يمكنها إبرام اتفاقيات مع نظيراتها الأجنبية في إطار التعاون اللامركزي. القانون يحدد الشروط القانونية والإدارية اللازمة لتنفيذ التوأمة بما يحقق تبادل الخبرات بين مختلف الجماعات.

2. قانون 92-125 (1992) حول التعاون اللامركزي:

هذا القانون يتيح للجماعات المحلية الفرنسية إبرام اتفاقيات تعاون مع نظيراتها في الخارج، ويحدد القواعد التي تحكم هذه الاتفاقيات ويدعمها بمساعدات مالية وتقنية.

3. التعديل الدستوري لعام 2003:

أكدت فرنسا على اللامركزية أكثر في هذا التعديل، بما يسمح للجماعات المحلية بإبرام الاتفاقيات الدولية، مما يعزز التعاون بين البلديات والهيئات الخارجية في مجالات عديدة.

4. قانون المرافق العمومية:

يتيح هذا القانون للجماعات المحلية الفرنسية تفويض بعض المهام إلى القطاع الخاص ضمن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ويُطبق في مجالات متعددة مثل النفايات والنقل والمياه.

ت- في المغرب:

المغرب شهد تطورًا في مجال التعاون اللامركزي، حيث قامت البلاد بتعديل الأطر القانونية المتعلقة بالتوأمة:

1. الدستور المغربي (2011):

نص على تعزيز اللامركزية كأحد المبادئ الرئيسية، ما يتيح للجماعات المحلية، سواء على مستوى الجهات أو الأقاليم أو الجماعات الحضرية والقروية، فرصة للتعاون مع شريك دولي في إطار مشروعات تنموية.

2. قانون الجماعات المحلية (2015):

هذا القانون يحدد طريقة إبرام اتفاقيات التعاون الدولي بين الجماعات المحلية المغربية ونظيراتها في الخارج، ويضع أسس تفعيل هذه الاتفاقيات في مجالات التنمية المستدامة والتبادل الثقافي وغيرها.

3. قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

يوفر هذا القانون إطارًا لتفويض بعض المرافق العمومية للشركات الخاصة، خاصة في مجالات مثل النقل والمرافق العامة الأخرى، ويشجع على التعاون مع مؤسسات دولية في هذا المجال.

ث- في تونس:

تونس؛ بعد الثورة، قامت بتطوير إطارات قانونية تدعم اللامركزية والتعاون الدولي:

1. الدستور التونسي (2014):

أرسى الدستور التونسي الجديد مبدأ اللامركزية، وأكد على دور الجماعات المحلية في المشاركة في الشؤون العامة، بما في ذلك التعاون مع الهيئات الدولية.

2. مجلة الجماعات المحلية (2018):

تضم هذه المجلة مواد تُتيح للجماعات المحلية إبرام اتفاقيات دولية من خلال التوأمة مع نظيراتها في الخارج، وتهدف إلى تعزيز التعاون في مجالات التنمية المستدامة، البيئة، والنقل، وغيرها.

المحور الثاني: تفويض المرافق العمومية كآلية داعمة للشراكات الدولية اللامركزية

في سياق سعي الجماعات المحلية لتعزيز فعاليتها في تسيير الشأن العام، وتوسيع هوامش تدخلها التنموي، يبرز تفويض المرافق العمومية كخيار استراتيجي لتجاوز محدودية الإمكانيات البشرية والمادية، وللارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين، ويكتسب هذا الخيار بعدًا إضافيًا عندما يُوظَّف ضمن إطار الشراكات الدولية اللامركزية، مما يفتح المجال أمام الجماعات المحلية لإقامة علاقات تعاونية دولية قائمة على تبادل المنافع وتحقيق التنمية المشتركة.

أولاً: مفهوم تفويض المرافق العمومية وأشكاله:

يُشير تفويض المرافق العمومية إلى إسناد مهمة إدارة أو استغلال أو صيانة مرفق عمومي محلي إلى جهة أخرى – قد تكون مؤسسة خاصة أو جماعة محليّة أجنبية أو هيئة دولية – بموجب عقد يحدد الحقوق والواجبات والشروط المالية والفنية للتسيير، مع احتفاظ الجماعة بحق الرقابة والتوجيه.

وتتعدد صيغ التفويض[1]، من أبرزها:

عقد الامتياز (Concession): تتحمل فيه الجهة المفوّضة عبء الاستثمار والتسيير مقابل استغلال المشروع.

1- زكرياء بختي، دور التنمية السياسية في الأداء الوظيفي للمجالس المحلية المنتخبة، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، سنة 2009، ص ص 45-46.

عقد التسيير (Affermage): تتكفل الجهة المفوّضة بالتسيير فقط، بينما تبقى الاستثمارات على عاتق الجماعة.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص: صيغة مرنة تشمل الجوانب التمويلية والتقنية والإدارية.

ثانيًا: تفويض المرافق في السياق الدولي اللامركزي

عند ربط تفويض المرافق بالشراكات الدولية، تتوسع آفاق التعاون من مجرد بعد محلي إلى أبعاد عابرة للحدود. فالجماعات المحلية قد تبرم عقود تفويض مع جماعات أجنبية أو شركات دولية في إطار توأمة أو اتفاقيات شراكة، للاستفادة من:

- الخبرات التقنية المتقدمة في إدارة المرافق.
- التكنولوجيات الحديثة في مجالات مثل الطاقة والمياه والنقل.
- فرص التمويل الأجنبي أو الدعم المانح المخصص لمشاريع تنموية.

كما يتيح هذا الخيار التخفيف من عبء التسيير المباشر، وفتح المجال أمام الجماعة المحليّة للتركيز على مهام التخطيط والإشراف والتوجيه، في حين تتولى الجهة المفوَّضة الجوانب التقنية والتنفيذية، ضمن معايير ومؤشرات أداء واضحة[1].

ثالثًا: القيمة المضافة لتفويض المرافق في تعزيز التنمية المستدامة

إنّ لجوء الجماعات المحلية إلى تفويض المرافق العمومية ضمن إطار شراكات دولية يمكن أن يحقق عدة مكاسب استراتيجية، منها:

- ❖ تحسين جودة الخدمات العمومية من خلال تبني معايير دولية.
- ❖ تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع التنموية بسبب توفر الموارد والخبرات.
- ❖ إدماج الجماعات المحلية في شبكات التعاون الدولي المهني والمؤسساتي.
- ❖ دعم التشغيل المحلي ونقل المعرفة عبر تدريب الكفاءات المحلية.

رابعًا: التحديات القانونية والمؤسساتية

رغم مزايا تفويض المرافق، إلاّ أنّ اعتماده ضمن شراكات دولية يطرح تحديات مهمة، أبرزها:

- غياب إطار قانوني واضح في بعض الدول العربية ينظم تفويض المرافق في سياق التعاون الدولي.
- مخاطر فقدان السيطرة على بعض الخدمات العمومية الحساسة في حال ضعف المتابعة والتقويم.
- الحاجة إلى كفاءات محلية قادرة على التفاوض، وإعداد دفاتر الشروط، وضبط العلاقات التعاقدية مع الشركاء الأجانب.

1- مفيدة بن لعبيدي – عمارة ناجي، دور التعاون اللامركزي – الأفقي في حوكمة عملية التنمية المحلية – التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي أنموذجا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 15، جانفي 2017، ص 119-121.

- الضغوط السياسية والإيديولوجية التي قد تُضعف من قبول الرأي العام لمثل هذه التوجهات.

إنّ تفعيل تفويض المرافق كأداة داعمة للتوأمة والشراكات الدولية يتطلب إذن مقاربة متوازنة، تضمن تحقيق النجاعة الاقتصادية دون الإضرار بالمصلحة العامة أو السيادة المحلية.

المحور الثالث: التجارب المقارنة في توظيف التوأمة وتفويض المرافق العمومية لدعم التنمية المحلية

يُشكّل تحليل التجارب المقارنة مدخلًا ضروريًا لفهم مدى نجاعة التوأمة وتفويض المرافق العمومية كأدوات عملية لتفعيل التعاون الدولي اللامركزي وتعزيز التنمية المستدامة، ويكشف تتبّع نماذج دولية عن تنوع في الأطر القانونية، وآليات التفعيل، ومدى قدرة الجماعات المحلية على تحويل هذه الأدوات إلى رافعة للتنمية.

أولًا: التجربة الفرنسية ؛ الريادة القانونية والمؤسساتية

تعد فرنسا من الدول الرائدة في مأسسة التوأمة والتعاون اللامركزي الدولي، إذ سمح لها التطور المبكر لنظام اللامركزية (منذ قوانين 1982) بتوفير صلاحيات واسعة للجماعات المحلية في إبرام اتفاقيات الشراكة والتوأمة، وتمويلها، والإشراف على تنفيذها.

وقد ساهمت مؤسسات داعمة مثل "Cités Unies France" و"AFD" في توجيه الجماعات المحلية نحو شراكات فعالة مع جماعات في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ركزت على:

- إدارة المياه والنفايات.
- دعم المشاريع الشبابية والثقافية.
- تبادل الخبرات في التسيير الحضري.

كما اعتمدت فرنسا آلية تفويض المرافق كأداة لتحسين جودة الخدمات، حيث انتقل العديد من الجماعات من التفويض المباشر إلى تفويض شركات متخصصة، وفق دفاتر شروط دقيقة[1].

ثانيًا: التجربة المغربية؛ دينامية إصلاحية واستثمار ذكي للآليات الدولية:

شهد المغرب تحولات لافتة في مسار اللامركزية، خاصة بعد إقرار دستور 2011 الذي كرس مبدأ "الدبلوماسية الموازية" للجماعات المحليّة، وقد مكّن هذا التوجه عددا من الجماعات المحلية من الدخول في شراكات وتوأمات مع نظرائها في أوروبا وإفريقيا، بدعم من وزارة الداخلية والهيئات المانحة.

وتبرز عدة أمثلة ناجحة، منها:

- شراكة مدينة فاس مع مدينة مونبلييه الفرنسية في مجال معالجة المياه.
- توأمة مدينة وجدة مع مدينة ليل لتبادل الخبرات في التهيئة الحضرية والطاقات المتجددة.

[1] - Akerkar A, La coopération décentralisée franco-algérienne : un levier pour le développement territorial durable,2016,p76.

كما شرعت بعض الجهات في اعتماد تفويض تسيير بعض الخدمات (مثل النقل الحضري والنظافة) إلى شركات خاصة، في ظل مراقبة صارمة وشروط فنية ومالية محددة، مما حسّن مردودية المرافق العمومية.

ثالثًا: التجربة التونسية؛ انفتاح جديد بعد الثورة

أدّى المسار الديمقراطي الذي بدأ بعد 2011 إلى إطلاق إصلاحات مهمة في تونس شملت تعزيز صلاحيات البلديات، وإحداث مجلة الجماعات المحلية سنة 2018، التي أتاحت إمكانيات واضحة لعقد الشراكات الدولية[1].

وقد استفادت عدة بلديات تونسية من برامج التعاون اللامركزي الممول من الاتحاد الأوروبي، خاصة في مجال:

- ❖ تقوية القدرات الإدارية.
- ❖ إدماج الشباب والنساء في المشاريع المحلية.
- ❖ إدارة المشاريع البيئية.

رابعًا: التجربة الجزائرية؛ محاولات ناشئة في أفق التمكين المؤسساتي

تُعد التجربة الجزائرية في مجال التوأمة والتعاون اللامركزي تجربة فتية نسبيًا، إلا أنها شهدت في السنوات الأخيرة بعض الدينامكية في ظل التوجهات الرسمية نحو تعزيز اللامركزية وتحقيق التنمية المحلية المستدامة، ورغم أنّ الإطار القانوني لا يزال حذرًا في منح صلاحيات دولية موسعة للجماعات المحلية، فقد شهدت بعض الولايات والبلديات انخراطًا في برامج توأمة بدعم من الشركاء الدوليين، خاصة في إطار التعاون الأوروبي والجوار المتوسطي.

من أبرز هذه التجارب:

- شراكة ولاية وهران مع مدن متوسطية في مجالات البيئة والسياحة الثقافية.
- انخراط بلديات من الجنوب الجزائري في مشاريع مموّلة من الاتحاد الأوروبي لتقوية قدرات الإدارة المحلية وتحديث طرق التسيير.

وفي مجال تفويض المرافق العمومية، لا تزال التجربة الجزائرية محدودة، وإن كانت هناك محاولات في بعض القطاعات[2] مثل:

- تفويض تسيير النفايات الحضرية إلى شركات خاصة.
- التمهيد لاعتماد الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات النقل والطاقة.

وتبقى التحديات التي تواجه الجزائر في هذا السياق متعددة، أبرزها:

⟸ الحاجة إلى تحديث الإطار القانوني بشكل يُمكّن الجماعات من صلاحيات تفاوضية دولية.

1- نعيمة خطير، التعاون اللامركزي الجزائري المتوسطي كمدخل لتحقيق التنمية بين كثافة النصوص وتواضع النتائج، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، العدد04، ماري2018، ص77.

2- المادة 11 من المرسوم التنفيذي 17-329 المرجع السابق.

⟸ ضعف الكفاءات المحلية في إعداد وإدارة العقود والشراكات.

⟸ غياب آليات مؤسساتية داعمة ومرافقة مثل الوكالات الجهوية للتعاون الدولي.

ومع ذلك، فإنّ ما تم تحقيقه يُشكّل أرضية يمكن البناء عليها، خاصة إذا ما تم ربط التوأمة وتفويض المرافق ببرامج وطنية واضحة لدعم التنمية المحلية المستدامة، ضمن رؤية تشاركية وشفافة.

خامسا: تجارب من أمريكا اللاتينية ؛ منظورتكاملي للتوأمة والتنمية:

تعتمد العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، مثل كولومبيا والبرازيل، على التوأمة كأداة لتحقيق التنمية المندمجة، خاصة في المناطق النائية. وتتميز هذه التجارب بإدماج المجتمع المدني بفعالية، وتوظيف التوأمة لتقليص الفوارق المجالية وتعزيز العدالة الاجتماعية.

وقد ساعد التعاون مع بلديات أوروبية في تمكين الجماعات من:

- تحديث النظم المعلوماتية المحلية.
- تحسين التسيير المالي.
- دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

سادسا: دروس مستخلصة وتحديات التكييف مع السياق العربي

تكشف هذه التجارب عن جملة من الدروس:

- أهمية الإطار القانوني الداعم والصريح.
- ضرورة التأطير المؤسساتي والمهني للجماعات.
- الحاجة إلى تكوين العنصر البشري محليًا لضمان استدامة المشاريع.
- توفير قنوات تمويل مرنة ومبتكرة.
- أهمية تبني مقاربة تدريجية تراعي خصوصيات كل جماعة محلية، دون إسقاط نماذج جاهزة.

غير أن تكييف هذه النماذج مع السياق العربي يفرض أخذ الخصوصيات الثقافية، السياسية، والمؤسساتية بعين الاعتبار، مع اعتماد مقاربات تدريجية تشاركية تراعي تفاوت قدرات الجماعات المحليّة، كما يمثل هذا الرصيد من التجارب أرضية خصبة لتصور حلول مبتكرة وواقعية، تأخذ بعين الاعتبار قدرات الجماعات المحلية العربية وتطلعاتها التنموية.

المحور الرابع: نحو مقاربة تكاملية بين التوأمة، الاتفاقيات الدولية اللامركزية، وتفويض المرافق العمومية

أمام تعدد التحديات التنموية التي تواجه الجماعات المحلية في المنطقة العربية، تبرز الحاجة إلى تجاوز المقاربات التجزيئية، وتبني نموذج تكاملي يستثمر مختلف الأدوات المتاحة في إطار اللامركزية، بما يحقق التكامل بين البعد المؤسسي، والبعد الاقتصادي، والبعد التشاركي.

إن التوأمة، الاتفاقيات الدولية اللامركزية، وتفويض المرافق العمومية، ليست أدوات متنافرة، بل يمكن أن تشكل منظومة مترابطة تدفع عجلة التنمية المحلية، إذا ما تم توظيفها ضمن رؤية شمولية واستراتيجية متناسقة.

أولًا: التوأمة كمدخل لتشبيك العلاقات الدولية وبناء الثقة:

تشكل التوأمة الإطار الأنسب لخلق علاقات دبلوماسية موازية بين الجماعات المحلية، باعتبارها تقوم على مبادئ التفاهم والتعاون المتبادل وتبادل الخبرات، وتتيح هذه العلاقات إمكانيات ملموسة للولوج إلى مشاريع تنموية مشتركة، والاستفادة من تمويلات دولية، خاصة في ميادين البيئة، الابتكار، التكوين المهني، والإدارة المحلية.

ثانيًا: الاتفاقيات الدولية اللامركزية كمرجعية قانونية ومؤسساتية:

تُمكن الاتفاقيات الدولية اللامركزية من تثبيت الشراكات في إطار قانوني متين، يحفظ حقوق الجماعات، ويؤطر التزاماتها تجاه الشركاء الأجانب، كما تساهم هذه الاتفاقيات في بناء ذاكرة مؤسساتية للتعاون، وتعزيز التنسيق بين الفاعلين المحليين والوطنيين والدوليين.

ويُعد توسيع صلاحيات الجماعات المحلية في إبرام هذه الاتفاقيات، مع توفير التأطير التقني والقانوني اللازم، عاملاً أساسيًا لنجاحها وضمان استمراريتها.

ثالثًا: تفويض المرافق العمومية كآلية لترشيد التسيير وتحقيق النجاعة:

يساهم تفويض المرافق العمومية – إذا ما تم في إطار شفاف وخاضع للمساءلة – في تحسين جودة الخدمات، وترشيد النفقات، واستقطاب الكفاءات والخبرات الدولية. ويمكن ربط هذا التفويض بالشراكات الدولية من خلال:

⟸ تفويض خدمات مشتركة بين جماعات متوأمة.

⟸ إشراك الشركاء الأجانب في مواكبة التسيير التقني أو التكوين.

⟸ تحويل بعض مشاريع التوأمة إلى مرافق قابلة للتفويض.

رابعًا: شروط نجاح المقاربة التكاملية

لضمان نجاعة هذا التصور، لا بد من توفر مجموعة من الشروط الأساسية، من أهمها:

- تحديث الأطر القانونية لتمكين الجماعات من ممارسة صلاحيات دولية موسعة.
- بناء القدرات البشرية في مجالات القانون، التسيير، واللغات.
- إنشاء منصات وطنية لتنسيق الشراكات الدولية وتفويض المرافق.
- تشجيع الابتكار المالي لاستقطاب التمويلات الدولية والخاصة.
- مأسسة المراقبة والتقييم لضمان الشفافية وتحقيق الأثر التنموي.

خامسًا: الإمكانات المستقبلية للتنزيل الميداني في المنطقة العربية

يُتيح هذا النموذج التكامل إمكانية تفعيل مشاريع ملموسة على أرض الواقع، وفق خصوصيات كل بلد، مثل:

- شبكات توأمة جهوية (بين ولايات أو محافظات في العالم العربي).
- تعاون ثلاثي الأطراف (جماعة محلية + شريك دولي + ممول).
- مراكز خدمات عمومية مفوّضة ومدعومة دوليًا (مثلاً في الطاقة أو التكوين المهني).

خاتمة:

لقد أظهرت التجارب المقارنة في العديد من الدول أن التوأمة، والاتفاقيات الدولية اللامركزية، وتفويض المرافق العمومية تشكل أدوات فعالة ومتكاملة لتعزيز التنمية المستدامة في الجماعات المحلية، وتعتبر هذه الآليات مفتاحًا لإعادة هيكلة علاقات التعاون الدولي بحيث تصبح الجماعات المحلية قادرة على المشاركة الفعّالة في مسارات التنمية، سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

ومن خلال دمج هذه الأدوات في إطار مقاربة تكاملية، يمكن تحقيق تفاعل إيجابي بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية، مما يسهم في دفع عجلة التنمية المستدامة، وفتح قنوات جديدة للتعاون والشراكات التي تسهم في تطوير المشاريع المشتركة، إنّ توظيف التوأمة كوسيلة لبناء الثقة والعلاقات الدولية، إلى جانب استخدام الاتفاقيات اللامركزية كإطار قانوني محكم، مع توظيف تفويض المرافق العمومية كأداة لتحسين الخدمات العامة، يقدم رؤية استراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة في المنطقة العربية.

ومن خلال استنتاجنا نخلص للتوصيات التالية:

1. **تحديث الأطر القانونية والمؤسساتية:** يجب على الدول العربية تحديث التشريعات المحلية لتوسيع صلاحيات الجماعات المحلية في عقد الاتفاقيات الدولية اللامركزية، وتمكينها من التعاون مع شركاء دوليين بصورة قانونية منظمة.

2. **تعزيز التكوين والتأهيل**: من الضروري تخصيص برامج تدريبية وتكوينية لصالح العاملين في الجماعات المحلية لتعزيز مهاراتهم في التسيير، وإعداد المشاريع، وإبرام الاتفاقيات الدولية، بما يضمن نجاح الشراكات المبرمة.

3. **تحفيز الابتكار في التمويل:** يجب على الدول العربية تطوير آليات تمويل مبتكرة مثل الصناديق الخاصة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، لاستقطاب التمويلات الدولية والمحلية لدعم المشاريع التنموية التي تمولها التوأمة والتعاون اللامركزي.

4. إنشاء هيئات تنسيق وطنية: من المفيد إنشاء هيئات وطنية متخصصة في تنسيق مشاريع التعاون الدولي بين الجماعات المحلية، وتيسير آليات الدعم القانوني والفني لهذه المبادرات.

5. مأسسة المراقبة والتقييم: يتعين وضع آليات فعّالة للرصد والتقييم لضمان الشفافية وتحقيق الأثر التنموي المرجو من الشراكات والمشاريع المشتركة، مما يسهم في تعزيز ثقة المواطن في هذه المبادرات

6. دعم تفويض المرافق العمومية: يجب تعزيز ثقافة تفويض المرافق العمومية في قطاعات محددة، مثل النقل، النظافة، والطاقة، بما يسهم في تحسين الخدمات العامة ويعزز دور القطاع الخاص في التنمية المحلية.

7. تعزيز التعاون العربي المشترك: من المهم تشجيع التعاون بين الجماعات المحلية العربية وتبادل الخبرات والمعرفة حول أفضل الممارسات في مجال التوأمة والتعاون اللامركزي، مما يساهم في بناء شبكة من الشراكات داخل المنطقة.

إن تحقيق التنمية المستدامة في الجماعات المحلية العربية يتطلب نهجًا متكاملًا يعتمد على التعاون الدولي اللامركزي، وتوظيف الآليات القانونية والتنظيمية الحديثة، مع ضمان التكامل بين الأدوات المختلفة، ومن خلال هذا النموذج، يمكن للجماعات المحلية أن تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الاقتصاد المحلي وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

المراجع:

- القانون 12-07 المتعلق بالولاية.

❖ مرسوم تنفيذي رقم 17-329 مؤرخ في 26 صفر 1439 هـ الموافق لـ 15 نوفمبر 2017، يحدّد كيفيات إقامة علاقات التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية الجزائرية والأجنبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية رقم 68 سنة 2017.

❖ أحسن غربي، علاقات التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية الجزائرية والأجنبية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد05، المجلد الثاني، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، سنة 2020.

❖ زكرياء بختي، دور التنمية السياسية في الأداء الوظيفي للمجالس المحلية المنتخبة، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، سنة 2009.

❖ سامح عبد الله عبد الرحمان محمد، القانون الإداري، أساليب التنظيم الإداري نشاط الإدارة وامتيازاتها، ط 01، دار الكتاب الجامعي ، مصر 2018.

❖ شويخ بن عثمان، التعتاون الدولي اللامركزي للجماعات المحلية، مجلة الحقوق والحريات العامة، مخبر حقوق الإنسان والحريات لاأساسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، العدد 05، 2017.

❖ عبد الهادي درار، اتفاقيات التعاون اللامركزي الدولي – اتفاقيات التوأمة – طبقا للمرسوم التنفيذي 17-329، المجلة الإفريقية للدراسات القانوني والسياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، جوان 2018.

❖ مفيدة بن لعبيدي – عمارة ناجي، دور التعاون اللامركزي – الأفقي في حوكمة عملية التنمية المحلية – التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي أنموذجا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 15، جانفي 2017.

❖ نعيمة خطير، التعاون اللامركزي الجزائري المتوسطي كمدخل لتحقيق التنمية بين كثافة النصوص وتواضع النتائج، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، العدد04، مارس2018

- Akerkar A, La coopération décentralisée franco-algérienne : un levier pour le développement territorial durable,2016,p76.